A41-WP/335[1]
P/11
1/8/22
(Information paper)

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الحادية والأربعون

الجلسة العامة

البند رقم ٨: كلمات وفود الدول الأعضاء

كلمة دولة سلطنة عمان

(مقدَّمة سلطنة عمان)

سعادة رئيس الجمعية العمومية،

سعادة رئيس مجلس الإيكاو،

سعادة الأمين العام،

المندوبون الموقَّرون،

السيدات والسادة،

بالنيابة عن سلطنة عمان، يسعدني ان أعرب عن تقديرنا لحكومة كندا على ما تقدمه من تسهيلات لإنجاح هذا الحدث الهام، كما نتوجه بالشكر لمنظمة الطيران المدني وللدول الأعضاء على ما لقيناه من تعاون وحفاوة استقبال وكرم الضيافة.

ويشرفني في مستهل هذا البيان أن أتحدث في الدورة الحادية والأربعون للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي في جو أخوي مفعم بالود ويسوده الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي.

لقد وضعت اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو)، المبادئ الأساسية الممكنة للنقل الجوي الدولي، والتي تعمل سلطنة عمان بموجبها وجنباً الى جنب مع منظمة الطيران المدني الدولي.

وإيماناً منا بما جاء في ديباجة اتفاقية شيكاغو بأن "... **التطوير المستقبلي للطيران المدني الدولي بوسعه أن يساعد كثيراً في إيجاد وإبقاء الصداقة والتفاهم بين امم وشعوب العالم**"، ولكون سلطنة عمان عضوا فاعلاً ونشطاً في المنظمة تربطها مع دول العالم علاقات إيجابية يجري تسخيرها لخدمة الطيران المدني الدولي، ولأهمية رفع مستوى التنسيق والتعاون مع منظمة الطيران المدني ودول العالم والمنظمات الأخرى ذات الصلة، فقد قامت سلطنة عمان في مايو ٢٠٢١ بفتح مكتب دائم لدى المنظمة

وبناءً على القرار رقم ٤٠ – ٢١ للجمعية العمومية الاربعون لمنظمة الطيران المدني الدولي، بشأن مساهمة الطيران في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كإطار شامل لتوجيه التنفيذ نحو تحقيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، فقد وضعت سلطنة عمان أهدافا استراتيجية للطيران المدني تقوم على رؤية عمان ٢٠٤٠ وتدعم الأهداف الإستراتيجية للمنظمة والتي أصبحت

[1] قدمت عمان هذه الورقة باللغة العربية.

وثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مشكلة في مجملها التوجه الاستراتيجي لسلطنة عمان والذي غايته نمو القطاع وفق معايير تتسم بالسلامة والأمن والكفاءة والاحترام الواجب للالتزامات البيئية، والاستفادة من الفوائد الاقتصادية المحتملة التي يمكن تحقيقها من نمو هذا القطاع الحيوي.

بناءً على ما سبق، وتماشياً مع **هدف تعزيز سلامة الطيران المدني على الصعيد العالمي، والذي يركز في المقام الأول على قدرات الرقابة التنظيمية للدول**، فقد وضعت سلطنة عمان في خطتها الإستراتيجية للفترة ٢٠٢١– ٢٠٢٥ هدفاً استراتيجياً لتعزيز سلامة الطيران المدني يجري تنفيذه عبر عدد من الأنشطة أبرزها تطبيق خطة تصحيحية لرفع مستوى التطبيق الفعال للعناصر الثمانية الحاسمة للسلامة الجوية ولوضع سلطنة عمان في مستوى متقدم في نتائج البرنامج العالمي للتدقيق على السلامة الجوية (USOAP-CMA) وفي أقرب وقت ممكن.

وفي سياق متصل بهذا الهدف الإستراتيجي، أنجزت سلطنة عمان إعداد ونشر الخطة الوطنية لسلامة الطيران (NASP) في شهر مارس من العام الجاري ٢٠٢٢ وبدأ تنفيذ الخطة منذ ذلك الوقت كما تم إدراج خارطة طريق لتطبيق البرنامج الوطني لسلامة الطيران (SSP) ضمن هذه الخطة لتكون أداة عمل نحو نظام فعال لإدارة مخاطر سلامة الطيران في قطاع الطيران المدني في سلطنة عمان وللتعامل مع فئات المخاطر العالية الخمسة التي حددتها منظمة الطيران المدني في الخطة العالمية لسلامة الطيران (GASP ٢٠٢٠–٢٠٢٢).

وفي هذا الصدد، أدرجت سلطنة عمان عدداً من أوراق العمل والمعلومات ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية الواحد والاربعون منها ورقة معلومات عن تجربتها في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لسلامة الطيران وورقة عمل عن التدابير التي اتخذت لتنظيم نشر شبكة اتصالات الجيل الخامس بما يكفل سلامة الطيران المدني وورقة معلومات أخرى عن تطبيق النموذج العالمي الجديد للإبلاغ عن حال سطح المدرج (GRF).

وبشأن هدف المنظمة الاستراتيجي لزيادة قدرة الملاحة الجوية وتحسين كفاءتها، فإن سلطنة ماضية في تطبيق الخطة العالمية للملاحة الجوية (GANP ٢٠١٦–٢٠٣٠) بالاستفادة من التطوير الشامل والنقلة النوعية التي شهدها قطاع الطيران في البنية الأساسية للمطارات ومنظومة الملاحة الجوية وإدخال أحدث الأنظمة والإجراءات لتحفيز واستيعاب نمو الحركة الجوية الذي كان متوقعاً قبل جائحة كوفيد–١٩ التي تسببت في انكماش غير مسبوق في حجم الحركة الجوية ونتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية تفاوت حجمها بين دول العالم حسب حدة الجائحة وخصائص نظام الطيران المدني في هذه الدول، حيث سجل شهر ابريل من العام ٢٠٢٠م أدنى مستوى للحركة الجوية شهده قطاع الطيران المدني في سلطنة عمان كما كان هو الحال حينها في أغلب دول العالم، مسجلاً انخفاض قاربت نسبته ٨٧% من متوسط حجم الحركة الجوية قبل الجائحة.

وللتعامل مع تلك الظروف، وضعت سلطنة عمان هدف تعافي قطاع الطيران المدني كأولوية قصوى سخرت له الموارد والجهود، ومن اجل ذلك استحدثتنا في بداية انتشار الجائحة منصة عمل مثلت مظلة مشتركة جمعت قطاع الطيران المدني مع قطاع الصحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة للتخطيط والعمل من أجل تعافي آمن وسريع لقطاع الطيران المدني بإشراف اللجنة الوطنية لأمن وتسهيلات الطيران وبالتنسيق مع منظمة الطيران المدني الدولي، وقد تكللت هذه الجهود بنجاح نجني ثماره اليوم بتعافي المجتمع من جائحة كوفيد–١٩ وتعافي أنشطة القطاع بنسبة قاربت ٨٥% من متوسط حجم الحركة الجوية قبل الجائحة ومستوى تنفيذ لتوصيات فريق مجلس المنظمة للتعافي من جائحة كوفيد–١٩ بلغ نسبة ١٠٠% حسب مؤشر منظمة الطيران المدني لإقليم الشرق الأوسط، ومن المتوقع خلال المرحلة المقبلة أن تنمو الحركة الجوية في سلطنة عمان من خلال الاستفادة من أنظمة الملاحة الجوية المتطورة وتحسين الأجواء والمسارات الجوية واستغلال اتفاقيات "الأجواء المفتوحة" الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتماشياً مع **هدف المنظمة لتعزيز أمن وتسهيلات الطيران المدني على الصعيد العالمي،** تعمل سلطنة عمان وفق نهج متسق على تطبيق القواعد القياسية وتوصيات منظمة الطيران المدني الواردة في الملحق التاسع – التسهيلات، والملحق السابع عشر– أمن الطيران من خلال الادوات التي تلبي متطلبات أمن وتسهيلات الطيران والمسائل المتصلة بأمن الحدود بين الدول، وقد انعكس الأثر الإيجابي لهذا النهج في العام ٢٠١٦ عندما حققت سلطنة عمان نسبة تجاوزت ٩٠% في التطبيق الفعال للقواعد القياسية ذات الصلة بالعناصر الثمانية الحرجة لأمن الطيران وفق نتائج البرنامج العالمي للتدقيق على أمن الطيران (USAP-CMA).

وبموجب هذا النهج، يجري تحديث البرنامج الوطني لأمن الطيران وفق التحديث الثامن عشر للملحق السابع عشر لاتفاقية شيكاغو، كما يجري تحديث البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي ليعكس التحديث التاسع والعشرون الملحق التاسع للاتفاقية.

وقد كانت سلطنة عمان من بين الدول السباقة في تطبيق نظام المعلومات المسبقة عن الركاب (API) منذ العام ٢٠١٤ ويستمر العمل لتعظيم الاستفادة من هذا النظام بالتنسيق مع كافة الأطراف.

كما وضعت سلطنة عمان نظاماً لحوكمة الأمن السيبراني في الطيران المدني يوضح الأدوار والمسؤوليات المتصلة بإعداد التشريعات الوطنية وإصدار التراخيص والرقابة على مقدمي الخدمات والجهات العاملة في قطاع الطيران المدني في مجال الأمن السيبراني وتلك الأدوار المعنية بوضع هذه التشريعات محل التنفيذ.

وفي هذا الصدد ستقدم سلطنة عمان ضمن جدول أعمال هذه الجمعية العمومية ورقة عمل وورقة معلومات عن تجربتها في حوكمة الأمن السيبراني.

وبشأن الجهود الرامية لدعم تطوير نظام طيران مدني سليم وقادر على الاستدامة الاقتصادية، فقد تضمنت الخطة الإستراتيجية للطيران المدني لسلطنة عمان للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ هدفاً للتنمية والاستدامة الاقتصادية للطيران المدني يجري ترجمته عبر مخرجات البرنامج الطموح **(آفاق)** والذي بدأ في العام سبتمبر من العام ٢٠٢١، وتهدف مرتكزاته – بشكل مباشر وغير مباشر– الى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للطيران المدني من خلال حوكمة القطاع والاهتمام برأس المال البشري وتعزيز قدرات هيئة الطيران المدني في جوانب اقتصاديات المطارات والملاحة الجوية وتبني مشروع للتحول الرقمي وتشجيع الابتكار والاستثمار في مجال الطيران بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالإضافة لما سبق، اتخذت سلطنة عمان تدابير لتحفيز قطاع الطيران واستغلال الفرص المتاحة التي تعنى بها الدولة لخفض التكلفة التشغيلية وتحسين كفاءة أداء المشغلين الجويين ومقدمي خدمات الطيران.

وانطلاقا من المبادئ الراسخة للسياسة العمانية. أثبتت سلطنة عمان شراكتها الموثوقة والفاعلة مع منظمة الطيران المدني الدولي والدول الاخرى لضمان الاستدامة والكفاءة والتدفق المنظم للحركة الجوية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، وستمضي سلطنة عمان في القيام بهذا الدور بموجب سياساتها والتزامها بمبادئ اتفاقية شيكاغو.

وفي هذا الجانب، أدرجت سلطنة عمان ورقة معلومات عن التحديات الاقتصادية واستدامة النقل الجوي اثناء الجوائح والأزمات العالمية.

وفيما يخص هدف حماية البيئة والتقليل الى الحد الأدنى من الآثار البيئية الضارة لأنشطة الطيران المدني، ومنذ أن أعلنت سلطنة عمان انضمامها الطوعي لخطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (CORSIA)، فقد اتخذنا جملة من التدابير منها إصدار التشريعات المناسبة لوضع هذه الخطة محل التنفيذ بدءاً بالتعديل الوارد قانون الطيران المدني الصادر في العام ٢٠١٩ وإصدار تنظيم الطيران المدني رقم ٣– ٣٩ الصادر في فبراير من العام ٢٠١٩ لتنفيذ خطة كورسيا ومتطلباتها،

كما أدرجت سلطنة عمان ضمن نظم الطيران المدني متطلبات للحد من الانبعاثات من محركات الطائرات وحدود للضجيج الناجم عن التشغيل وتشترط ان تكون تصاميم إجراءات الطيران الآلي للهبوط والاقلاع في مطارات سلطنة عمان مقبولة من النواحي البيئية.

وفي سياق العمل في المرحلة التجريبية من خطة كورسيا (Pilot Phase 2021-2023) فقد أكملت سلطنة عمان متطلبات إعداد ومراجعة واعتماد خطط مراقبة الانبعاثات للمشغلين الجويين وفق ماورد في الملحق ١ للوثيقة رقم ٩٥٠١ الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي بشأن إجراءات إثبات الامتثال لخطة كورسيا، حيث تزود سلطنة عمان منظمة الطيران المدني الدولي بالبيانات المطلوبة من خلال السجل المركزي لخطة كورسيا.

كما تم مؤخراً تشكيل لجنة تعنى بالإشراف على السياسات والبرامج الهادفة لحماية البيئة من أنشطة الطيران الدولي وتتولى هذه اللجنة حالياً الإشراف على إعداد خطة سلطنة عمان الطوعية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Oman Action Plan For Co2 Emissions Reduction).

وبشأن الهدف الطموح طويل الأجل لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مجال الطيران المدني (LTAG)، تجدد سلطنة عمان التزامها بالعمل مع منظمة الطيران المدني الدولي والدول الأعضاء لبلوغ هذا الهدف بموجب ما يتم التوافق عليه عالمياً وتعمل لذلك بشكل حثيث عبر توظيف الوسائل والتقنيات والبدائل المناسبة المتماشية مع الخطط الوطنية، كما تسعى سلطنة عمان للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر لإنتاج طاقة متجددة صديقة للبيئة.

وبالنيابة عن حكومة سلطنة عمان، نؤكد لكم التزامنا بتقديم الدعم لمبادرات منظمة الطيران المدني الدولي وجهودها الرامية لتعزيز الطيران المدني.

ختاما، أثبت النقل الجوي بأنه الأسرع والأكثر أمانًا من بين وسائل النقل، ونحن على يقين بأن تطوره أصبح يعتمد وبشكل متزايد على التعاون والاتصال والتنسيق بين الدول والمنظمات وأصحاب المصلحة ضمن الأطر الثنائية والأخرى المتعددة الأطراف المتماشية مع أطر وسياسات منظمة الطيران المدني الدولي وأنشطتها الرامية الى توحيد الرؤى والتطلعات وإيجاد الحلول التي تخدم الطيران المدني الدولي، كما أن المعرفة الشاملة والعملية ستضمن لنا التطبيق الرشيد للقواعد القياسية والتوصيات الصادرة عن المنظمة.

شاكراً لكم حسن الاستماع واتاحة هذه الفرصة للحديث امامكم، متمنياً لكم ولمنظمة الطيران المدني كل التوفيق مع التأكيد على مواصلة العمل معكم من أجل مستقبل مزدهر لهذا القطاع الحيوي الواعد.

–انتهى–